

## بيان ممثل كوبا

معالي السيد جيلبير أنغبو،

ثمة حاجة ماسّة إلى تسخير الابتكار والتمويل لتحقيق تعافٍ شاملٍ قادر على الصمود في مواجهة تغير المناخ.

ويتضمن الدستور الجديد لجمهورية كوبا، الذي جرت الموافقة عليه في استفتاء شعبي في عام 2019، إشارات مباشرة إلى أنشطة العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بوصفها عناصر أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وقد جرى خلال عامي 2020 و2021، اعتماد لوائح قانونية حديثة في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، مما أوجد ظروفًا مؤاتية تتيح لكوبا إمكانية وضع قانون وطني للابتكار في المستقبل القريب. وبالمثل، فإن الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى عام 2030 تعتبر هذه المجالات "محورًا استراتيجيًا"، وتصورها على أنها "قوة دافعة للتنمية الوطنية".

ويمثل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية منذ 60 عامًا العقبة الرئيسية أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا. وأدى تشديد إجراءات الحصار الأمريكي، في فترة انتشار الجائحة، إلى تقليص فرص الحصول على الغذاء والدواء والطاقة والتكنولوجيا والإمدادات الأساسية.

وفي مواجهة هذا الوضع، اضطررنا إلى وضع حلول خاصة بنا استنادًا إلى العلوم والتكنولوجيا والابتكار. فصمم علماءنا كل شيء، بدءًا بحصادات الحبوب والمضخات الكهربائية للري الزراعي وانتهاءً بأجهزة المساعدة على التنفس في حالات الإسعاف الصحي.

وإننا نعلن اليوم بكل فخر، إنتاج ثلاثة لقاحات معتمدة ولقاحين مرشحين للاعتماد ضد فيروس كوفيد-19، وجرى باستخدام هذه اللقاحات تحصين 91 في المائة من الشعب الكوبي، ووضِع جدول زمني لتلقي ثلاث جرعات من اللقاح. وفضلاً عن ذلك، لقحنا بالفعل نصف السكان بجرعة رابعة داعمة.

وزادت كوبا ميزانيتها الوطنية بمقدار ثلاثة أضعاف لتمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار في الفترة 2000-2020، وهو مبلغ يمثل نحو 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وأنشئ في مايو/أيار 2021 المجلس الوطني للابتكار، الذي يرأسه رئيس جمهورية كوبا، Miguel Díaz Canel Bermúdez، كجهد استراتيجي لإعطاء الأولوية لهذا النشاط في بلدنا.

ومع ذلك، فإن التمويل الدولي المخصص لتنمية مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار في كوبا محدود. ونحن نعمل على تعزيز أثره، ويجري تحقيق نتائج من خلال التعاون مع المؤسسات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الأخضر للمناخ ومنظمة الصحة العالمية.

وتقوم كوبا حالياً بتنفيذ ثلاثة مشروعات في إطار نظام التمويل التابع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وهي: مشروع التنمية الريفية التعاونية في الإقليم الشرقي لإنتاج الحبوب؛ ومشروع تنمية تعاونيات الإنتاج الحيواني في الإقليم الأوسط الشرقي لتنمية الثروة الحيوانية؛ ومشروع التنمية التعاونية للحراة الزراعية لتنمية زراعة البن. ويمثل الدعم الذي يقدمه الصندوق أهمية بالغة في جهودنا الرامية إلى تحقيق التنمية الزراعية. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجدداً أن كوبا ستفي بالتزاماتها تجاه الصندوق.

ونشكر الصندوق على تعاونه مع بلدنا، الذي يمكن أن نَصِفَهُ بأنه فعال وحسن التوقيت. ونأمل أن يتواصل بالطريقة ذاتها تعزيز روابط العمل وتبادل الخبرات مع البلدان النامية.

وشكراً.